خلال حلقة خاصة في تلفزيون الكويت

لجنة المنطقة المقسومة الكويتية: اتفاقنا مع السعودية يجسد ويعكس العلاقات الأخوية التاريخية بين الطرفين

- **الظفيري: توافق تاريخي يجسد العلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين**
- **الغانم: ما تحقق يعتبر نموذجاً يحتذى به بعيداً عن المكسب أو الخسارة**
- **الشبلي: الاتفاقيات بين البلدين نظمت العلاقات بالمنطقة المقسومة وكل بلد يطبق القوانين السارية لديه**

السفير مجدي الظفيري

السفير غانم الغانم

أكدت لجنة الحدود الكويتية المعنية بالتفاوض مع الجانب السعودي بشأن المنطقة المقسومة أهمية الاتفاقية التي تم التوقيع عليها أخيرا مع المملكة معتبرة أنها تمثل توافقا تاريخيا يجسد ويعكس العلاقات الأخوية التاريخية بين الطرفين.

جاء ذلك في حلقة خاصة في تلفزيون الكويت أول أمس استضافت رئيس اللجنة السفير مجدي الظفيري ومساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية نائب رئيس اللجنة السفير غانم الغانم ونائب مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية عضو ومقرر اللجنة المستشار سالم الشبلي وحاورهم الإعلامي محمد الخشمان.

وتناولت الحلقة موضوع توقيع دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة اتفاقية ملحقة بتقسيم المنطقة المحايدة وأيضا اتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومية بين البلدين ومذكرة تفاهم بين الحكومتين تتعلق باستئناف الانتاج النفطي بين الجانبين.

وأكد السفير الظفيري أن هذا التوافق التاريخي يعد تجسيدا للعلاقات الأخوية المتميزة بين البلدين قائلا ان هذه الاتفاقية تشكل أحد أهم الإنجازات التاريخية وتعكس مستوى العلاقات المتقدمة بين البلدين "فعليا وليس لفظيا».

وأكد أن الكويت بقيادة صاحب السمو والمملكة بقياده أخية خادم الحرمين الشريفين جسدت اطارا واضحا لمستوى العلاقة مبني على اساس من الصراحة والخصوصية والتوافق والمصلحة المشتركة وفق قاعدة العمق الاستراتيجي الممتد بين الدولتين.

وأشار إلى أن القيادة السياسية حرصت على إعطاء توجيه للفرق السياسية والقانونية والفنية بأن يكون اطار التفاوض في اطار الاتفاقيات وفي حدود التوافق للوصول الى اتفاق مع احترام كامل لخصوصية وجهة النظر القانونية في حق الاختلاف وليس الخلاف.

ورأى أن ذلك تكلل بمسيرة طويلة بعد 10 سنوات بتوافق شامل كامل على اساس الاتفاق الاخير الذي تم توقيعه الاسبوع الماضي والذي يعتبر أحد انجازات العلاقات الثنائية كنموذج للعلاقات بين البلدين والعلاقات الاستراتيجية الممتدة بينهما.

وقال: "أنا اليوم أستطيع أن اتكلم وعلى أرض صلبه كيف استطعنا وبتوجيه سام من سمو أمير البلاد أن لا نتجاوز حدود خصوصية تلك العلاقة ومستوها السياسي" والحفاظ على زخمها في ظل التوجيه السامي وبدعم من الحكومة ووزير الخارجية انذاك سمو رئيس الوزراء الحالي الشيخ صباح الخالد.

وأضاف أنه بناء على التوجيهات المباشرة لأعضاء الفريق التفاوضي ولجنة الحدود "خلقنا ما يسمى بالتوافق الرسمي للتعامل مع الأشقاء في المملكة ونحن ننطلق من وحدة المصير والمصلحة المشتركة والهدف الاتفاق وليس الافتراق" مؤكدا أن السعودية عمق استراتيجي للكويت كما أن الكويت عمق استراتيجي للسعودية.

واعتبر أن هذا الإنجاز وثق الروابط والعلاقات والمصالح المشتركة وخلال تجربة السنوات ال10 تحصنت العلاقة وتكللت بهذا الانجاز التاريخي، مؤكدا أن التوصل إلى توافق يعكس استراتيجية العلاقة التاريخية بين البلدين الشقيقين وما بينهما من حلف استراتيجي وعمق استراتيجي.

ومن جانبه تحدث السفير الغانم عن الجانب القانوني للاتفاقية قائلا إن التعليمات كانت واضحة بأنه "لا يوجد مكسب أو خسارة واننا اذا توصلنا الى اتفاقية فان المكسب للطرفين" مؤكدا أن ما تحقق يعتبر نموذجا يحتذي به لدى الدول.

وأضاف أن الإطار القانوني للمنطقة تاريخيا يعود إلى اتفاقية العقير في عام 1922 والتي أوجدت منطقة محايدة في ذلك الوقت حيث استمر العمل بين الدولتين الشقيقتين في هذه المنطقة وكان هناك صعوبات نظرا للصلاحيات المتداخلة.

وأوضح أن هذا الوضع استمر لغاية العام 1965 حين رأت قيادتا البلدين ان يتم تقسيم المنطقة وتم ابرام اتفاقية التقسيم عام 1965 واصبحت هذه المنقطة تسمى المنطقة المقسومة.

وقال: إنه تم تقسيم المنطقة الى جزء شمالي يضم إلى إقليم دولة الكويت وجزء جنوبي يضم لغقليم المملكة العربية السعودية الشقيقة على أن تبقى ثروات المنطقة مشتركة ومملوكة للجانبين في جزأيها البري والبحري.

وأفاد أنه استمر العمل بموجب نموذج الأرض المقسومة إلى أنه تم الانتهاء في سنة 2000 من تحديد المنطقة البحرية المحاذية للمنطقة المقسومة.

وأكد السفير الغانم أن اتفاقية العقير في عام 1922 أوجدت منطقة محايدة الحقوق للدولتين متساوية الحقوق السيادية على الأرض وما تحت الارض إلى أن جاءت اتفاقية عام 1965 التي قسمت المنطقة إلى شمالية كويتية وجنوبية سعودية كسيادة وظلت ثروات المنطقة مشتركة بين البلدين.

وأضاف أن الدولتين ارتأتا في ذلك الوقت أن يتم استثمار واستغلال هذه الثروات عن طريق العمليات المشتركة، مشيرا إلى أن العمل استمر بهذا الشكل حتى هذه الفترة ضمن هذا الإطار وضمن هذه المنطقة المقسومة حيث يتم تقسيم الثروات مناصفة بين البلدين.

وردا على سؤال حول اتفاقية عام 2000 بشأن المنطقة المغمورة المحاذية قال السفير الغانم إن وضع المنطقة المغمورة مماثل للمنطقة المقسومة بحيث يكون الجانب الشمالي للكويت والجنوبي للمملكة.

وذكر أن اتفاقية عام 2000 جاءت لتحدد حدود هذه المنطقة بشكل دقيق بإشراف فريق مشترك من الجانبين كما تم الاستعانة باستشاري عالمي لتحديد الحدود وخط الوسط.

وقال: إن الاتفاقية قامت أيضا إضافة إلى الحدود بتحديد الاستثمار النفطي المشترك بحيث تقوم شركة كويتية مقابل شركة سعودية للعمل بنظام العمليات المشتركة.

ومن ناحيته قال المستشار سالم الشبلي ردا على سؤال: "لقد عملنا جميعا بتوجيهات من سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء عندما كان وزيرا للخارجية و وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد عندما كان مساعدا للوزير إضافة إلى نائب وزير الخارجية السفير خالد الجارالله».

وأكد الشبلي أن الاتفاقيات بين البلدين نظمت العلاقات بالمنطقة المقسومة وكل بلد يطبق القوانين السارية لديه في الجزء الذي ضم إلى إقليمه من هذه المنطقة.

وردا على سؤال أكد رئيس اللجنة السفير الظفيري أن اتفاقية عام 1920 حددت تلك الحدود واعتبرت ذلك وضعا مؤقتا لا يمكن في ذهن المشرع في ذلك الوقت ان تستمر المنطقة المحايدة وذلك بسبب التداخل.

وقال: إنه كان لدولة الكويت حقوق و"كنا قد حجزنا ارضا في الخفجي في سنة 1958 وما دامت الحقوق متساوية فيمكن حجز أرض والقيام بعملية استكشاف وإعطاء امتياز وهذه الحقوق التي للكويت كانت مساوية ايضا لحقوق الأشقاء في المملكة».

وأفاد أنه نتيجة لهذا التداخل الكبير بين نظامين وإجراءات وقوانين قررت قيادتا البلدين في ذلك الوقت ضرورة وضع حد لهذا التداخل في الإجراءات لما له من تأثير على موضوع استغلال الثروة فبدأت المفاوضات في عام 1960 وانتهت بعد خمس سنوات الى اتفاق عام 1965 بقرار تقسيم المنطقة مناصفة.

واوضح أن اتفاقية عام 1965 خلقت استثناء واحد وهو احترام الامتيازات القائمة الامتياز الكويتي الممنوح لشركة الزيت العربية والذي ينتهي في عام 2000 والبحري عام 2003 وكذلك الامتياز الممنوح لشركة (تكساكو) من جانب الحكومة السعودية بكل تفاصيله مما رتب وضعا فوق مستوى القوانين.

ولفت إلى أن الاتفاقية البحرية استكمال لاتفاقية عام 1965 مبينا أن الاتفاق النهائي هو نتاج لانتهاء ما يسمى بالامتيازات السارية المفعول والقائمة وانتهت في فبراير 2009.

وقال: إنه بالنسبة للامتياز السعودي في القسم الشمالي وهذا يرتب واقعا جديدا ومن هنا "انطلقنا إلى مسألة التفكير في كيفية إدارة هذه المنطقة والثروات المشتركة بعد انتهاء الامتيازات».

ورأى أنه "من حسن الطالع فإن انتهاء الامتياز الكويتي في منطقة الخفجي أسس لما يسمى بالية العمليات المشتركة وهو يقوم بعمليات الاستكشافات المتكاملة لكل مصادر الهايدروكربون في المنطقة وتكاليفها مناصفة».

وأكد أن الاتفاق الأخير يمثل انعكاسا لتوافق واتفاق لحسم القضايا كلها باعتبار أن خط التقسيم يصبح خطا حدوديا نهائيا بين البلدين وتطبق القوانين السارية على كل الأعمال الفنية والنفطية بما يحفظ المبدأ الأساسي الذي "تمسكنا به مع أشقائنا في المملكة" بأن تكون الحقوق الثروات مناصفة في كامل المنطقة المحايدة.

وأضاف السفير الظفيري أن هناك آلية مشتركة لادارة الثروات المشتركة والاستثمار "بيننا وبين الأشقاء في المملكة لا حدود له" ومذكرة التفاهم تكلمت عن أوجه التعاون سواء في الاستثمارات في البحر أو حقل الدرة او الحقول على الخط الدولي النهائي وكذلك آليات حقل الخفجي وعودة الانتاج وغيرها من الأمور.

ومن جانبه أوضح الغانم أن المنطقة المحايدة التي أصبح اسمها عام 1965 المنطقة المقسومة إلى جانب ما يقابلها من بحر وسميت بالمنطقة المغمورة تم تنظيم علاقة الشركات النفطية العاملة فيها بموجب اتفاقات فنية نظمت بينها مسألة الإنتاج والتصدير وتكاليف الإنتاج وغيرها وأوكل العمل للجانبين والشركات النفطية العاملة بالجانبين.

المستشار سالم الشبلي أكد بدوره أن الحدود كانت قائمة منذ اتفاقية عام 1922 ثم اتفاقية عام 1965 ثم اتفاقية عام 2000 بشأن المنطقة المغمورة وان الاتفاقية الحالية جاءت لتأكيد مفاهيم اثبتت تطبيقا عمليا.

وقال: إن الاتفاقية أكدت مجموعة من النقاط منها الخط الفاصل باعتباره خطا دوليا بين البلدين، حيث أنه كان يشار إليه سابقا على أنه خط تقسيم في عام 1965 كما أكدت الاتفاقية تطبيق السيادة الكاملة لدولة الكويت على الجزء الشمالي والمنطقة المغمورة والسيادة الكاملة للشقيقة السعودية على الجزء الجنوبي.

وأكد أنه لم تكن هناك في السابق نصوص واضحة تنص على ذلك، مبينا أن الاتفاقية بينت أيضا أن الثروات تبقى مشتركة بين البلدين وهذا منصوص عليه سابقا فيما أكدت الاتفاقية حق استغلال كل دولة لثرواتها الموجودة لدى الطرف الآخر وفق القوانين.

كما أكد السفير الغانم ردا على سؤال أن الاتفاقية ومذكرة التفاهم عالجت أيضا موضوع الارض المحجوزة في منطقة الزور وهو أن الشركة التي كانت في هذه المنطقة ستنتقل إلى داخل حدود المملكة وتخصص هذه المنطقة للعمليات المشتركة وهو النموذج الموجود في الخفجي وسوف يكون نموذج اخر في الزور.

وقال: إن هناك شركات سوف تعمل على تقييم المباني القائمة مشيرا إلى أن إدارة المنطقة سوف تكون إدارة مشتركة وهذا من ضمن بنود الاتفاقية والمذكرة.

يذكر أن الكويت والسعودية وقعتا في ال24 من الشهر الجاري اتفاقية ملحقة باتفاقية تقسيم المنطقة المحايدة واتفاقية تقسيم المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ومذكرة تفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية تتعلق بإجراءات استئناف الإنتاج النفطي لدى الجانبين.

مشروع «أمنية» يشكل فريقاً تطوعياً لترسيخ الوعي البيئي

سناء الغملاس مع بعض المتطوعين والمتطوعات

شكل مشروع "أمنية" فريقا تطوعيا بيئيا بهدف العمل على تحقيق المزيد من الأعمال التطوعية فيما يتعلق في الجوانب البيئية، وترسيخ الوعي البيئي في المجتمع، وسيعمل الفريق بالتعاون مع عدة جهات ومؤسسات حكومية وخاصة.

وقالت سناء الغملاس المدير التنفيذي في مشروع "أمنية" إن إطلاق الفريق التطوعي بالتعاون مع بنك الكويت الوطني يعتبر شراكة استراتيجية مثمرة بكل المقاييس، وجاء ذلك بمناسبة مرور خمس وعشرين عاما على سباق الوطني للمشي والنجاح الذي حققه العام الجاري والاحتفال في اليوبيل الفضي، لافتة إلى أنه سيتم تفعيل العمل في الفريق التطوعي في العديد من الفعاليات والبرامج والحملات التطوعية والإنسانية خلال المرحلة القليلة المقبلة.

من جانبها قالت فرح شعبان الناطق الرسمي لمشروع "أمنية" إن فريقنا التطوعي سيكون نواة داعمة ومشجعة للكثير من المتطوعين والمتطوعات الكويتيون الذي سيتم استقطابهم للعمل معنا في عدد من الحملات والمواقع.

يذكر أن مشروع "أمنية البيئي" قدم خلال الفترة القليلة الماضية العديد من المشاريع البيئية التي تخدم الوطن والمواطن، كما قام في إطلاق مسابقة "أمنية الوطني" بمشاركة لافتة من المدارس بكافة المناطق التعليمية ومحافظات الكويت.

الباطني: حملة «يستاهلون» تحقق أهدافها في تعزيز قيمة بر الوالدين ودعم المشاريع القرآنية

د. أحمد الباطني خلال الحملة

د. خالد الجبير والشيخ محمد البراك

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية المنابر القرآنية د. أحمد الباطني عن نجاح حملة الجمعية التي انطلقت يوم الجمعة الماضي تحت عنوان: (يستاهلون .. لتعزيز قيمة بر الوالدين) بمجمع الكوت من الساعة 1 ظهرا وحتى 10 مساء، مشيرا إلى أن حصيلة تبرعات الحملة تجاوزت مبلغ 57 ألف د.ك.

مبينا أن المرحلة الأولى للحملة اكتملت ؛ ونظرًا لإقبال المتبرعين تم افتتاح المرحلة الثانية، مشيرا إلى أن الحملة مستمرة لحين اكتمال المرحلة الثانية لها بإذن الله.

ونوّه إلى الدور الكبير الذي تقوم به "المنابر القرآنية" في سبيل ترسيخ الجوانب القيمية في المجتمع، وتعليم كتاب الله حفظا وفهما لكافة الأعمار، وخدمة القرآن الكريم ونشر علومه، والإسهام في تنشئة جيل يتحلى بالسلوك والخلق القرآني، والذي كان منطلقا لتلك الحملة لترسيخ قيمة بر الوالدين من خلال البذل والعطاء والأصدق عنهم والإحسان إليهم، مبينا عظم الأجر حينما يكون في بحر القرآن الكريم.

وأوضح أن ذلك النجاح لم يكن ليتحقق لولا فضل الله أولا، ومن ثم تفاعل وحضور أهل الكويت، وخص بالشكر ضيف الحملة د. خالد الجبير من المملكة العربية السعودية ، والشيخ محمد البراك والشيخ فهد الكندري، كما توجه بالشكر الجزيل للجهات الراعية والداعمة وعلى رأسها مجمع الكوت الراعي الرئيسي للحملة، ومجموعة الملا الراعي الفضي، والرعاة الإعلاميون (شركة ديفرنت ميديا، وبراند، وجريدة الأنباء ، وجريدة الراي ، وكليك ميديا ، وسرمد ، وشركة فور فريم، وتطبيق نبض وتطبيق يبيله).

مجموعة من المشاركات

وأكد الباطني على أن التفاعل المتزايد مع ما تطرحه الجمعية من حملات ومشاريع يعدّ مؤشرا إيجابيا على نجاح الحملة والقيم السامية التي تدعو إليها، وذلك من خلال تعريف المجتمع بقيمة الوالدين، وعظم أجر طاعتهم والاحسان إليهم، وإلى تعميق المفهوم الصحيح لبرّ الوالدين، والتشجيع لتطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع، والإرشاد إلى الأساليب الصحيحة، والوسائل المحببة، والتي تكفل تحقيق التفاهم مع الوالدين والبعد عن العقوق، ونيل أجر البر بهما في الدنيا والآخرة.

وأضاف أن الحملة ليست سوى محطة للتذكير بذلك ولكن تلك القيمة ينبغي أن تستمر طوال حياة الإنسان؛ لأن في بر الوالدين زيادة في العمر والرزق، والبرّ أقصر طريق لبلوغ مرضاة الله تعالى، والفوز بالجنة.

وأشار الباطني في ختام تصريحه إلى أن الحملة مستمرة حتى تحقق مرحلتها الثانية بإذن الله، ويمكن بسهولة التبرع والمساهمة في الحملة بالاتصال على الخط الساخن 97166611 أو عبر موقع الجمعية .www.almanabr org أو زيارة حسابات الجمعية في وسائل التواصل الاجتماعي @almanabr وورد الجميل للوالدين والاعتراف بفضلهما والبرّ بهما.